الأمم المتحدة

A/56/295

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال المؤقت*

حق الشعوب في تقرير المصير

حق الشعوب في تقرير المصير

تقرير الأمين العام **

أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٨٥/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى لجنة حقوق الإنسان، في جملة أمور، أن تواصل إيلاء اهتمام خاص لما ينجم عن التدخل أو العدوان أو الاحتلال العسكري الأجنبي من انتهاك لحقوق الإنسان، ولا سيما حق تقرير المصير. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن هذه المسألة في إطار البند المعنون ''حق الشعوب في تقرير المصير''.

٢ - وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الحكومات لافتاً انتباهها إلى قرار الجمعية العامة ٨٥/٥٥، وطلب إليها أن تقدم أي معلومات ذات صلة تتعلق بهذا القرار.

٣ - وتلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حتى الآن ثلاثة ردود استجابة للمذكرة المذكورة أعلاه.

* A/56/150.

** لم تدرج في التقرير الحاشية التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢٤٨/٥٤.

100901 100901 01-51113 (A)
0151113

ثانياً – الردود الواردة من الحكومات

ألف – كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١]

٤ – أشارت حكومة كوبا إلى الحالة في الشرق الأوسط، ورأت أن حل القضية الفلسطينية مسألة حاسمة لضمان السلام في المنطقة. وحسبما ذكرته كوبا، فإن السلام الدائم يتحقق عندما يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير، بما في ذلك حق بناء ''دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية''. وأعربت كوبا أيضاً عن أملها في تحقيق الإعادة الكاملة للأراضي في جنوب لبنان ومرتفعات الجولان إلى البلدان العربية.

٥ – ورأت كوبا أن السلامة الإقليمية للدول تمثل عنصراً هاماً في صون السلام وأن حق تقرير المصير ارتبط تاريخياً بالنضال ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي. وفي هذا الصدد، جاء تعليق حكومة كوبا على النضال ضد السيطرة والاحتلال الأجنبيين وكأنه يخص كوبا نفسها. وبصفة خاصة فيما يتعلق ''بطلب كوبا إعادة الأراضي التي تحتلها القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في خليج غوانتانامو على نحو غير قانوني وضد إرادة الشعب الكوبي''.

٦ – وفيما يتعلق بمسألة بورتوريكو، ذكرت حكومة كوبا أن العديد من قرارات ومقررات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تؤكد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د – ١٥). ودعت كوبا بصفة خاصة إلى إنهاء التدريب والمناورات العسكرية في جزيرة فييكيس.

٧ – وأضافت حكومة كوبا أنه لم يكن ممكناً المضي قدماً في عملية إنهاء استعمار بورتوريكو لأن ''حكومة الولايات المتحدة تغتصب سلطات شعب بورتوريكو، التي يمارسها كونغرس الولايات المتحدة''.

باء – أذربيجان

[الأصل: بالروسية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١]

٨ – ترى جمهورية أذربيجان أن حق تقرير المصير يستخدم غالباً كمبرر للتدخل والعدوان والاحتلال العسكري الأجنبي، على الرغم من أن إعلان وبرنامج عمل فيينا

لعام ١٩٩٣، ووثيقة هلسنكي النهائي الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٧٥، وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة لعام ١٩٩٠، ووثيقة اجتماع موسكو للمؤتمر المعني بالبعد الإنساني لعام ١٩٩١، تؤكد أن حق تقرير المصير لا يتناقض البتة مع مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالوحدة السياسية للدول المستقلة وسلامتها الإقليمية.

٩ - وترى جمهورية أذربيجان أنه ينبغي التمييز بين حق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات وحق الشعوب في تقرير المصير. فالحق الأول فردي، بينما الثاني جماعي. ولذلك، ينبغي عدم الخلط بين هذين الحقين، وينبغي ألا تستخدم حقوق الأقليات كأساس للمطالب الرامية إلى تقسيم الدول ذات السيادة وتمزيقها. وترى حكومة أذربيجان كذلك أن صون السلامة الإقليمية للدول يعد أمراً هاماً، وكذلك حماية وتعزيز الهوية الفريدة للأقليات التي تعيش داخل أراضي أية دولة مستقلة. وفي اعتقاد أذربيجان أن إقامة دول أو شبه دول ''خالصة من الناحية العرقية'' لكل مجموعة عرقية ليس حلاً للصراعات المسلحة التي تشارك فيها الأقليات وأن منح بعض الاستقلال الذاتي داخل إطار الدولة ذات السيادة ''قد يكون، في بعض الحالات، وسيلة شديدة الفعالية في تحقيق سلام مثمر...''.

جيم - قطر

[الأصل: بالعربية]

[٤ تموز/يوليه ٢٠٠١]

١٠ - رأت قطر في حق الشعوب في تقرير مصيرها أحد أهم الحقوق المكتسبة في مجال حقوق الإنسان، لكنها رأت أيضا أنه ''مما لا شك فيه أن استمرار الاحتلال يعيق إنماء التعاون الاقتصادي الدولي، ويحول دون تحقيق الإنماء الاجتماعي والثقافي للشعوب الخاضعة للاحتلال، ويناقض كذلك مُثل السلام العالمي الذي تطمح إليه الأمم المتحدة''.

١١ - وأشارت قطر إلى عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة، ورأت فيه مسألة يمكن أن تحدث آثاراً سلبية على مصداقية الشرعية الدولية، ممثلة في الأمم المتحدة.